

علم المنطق

جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية/ قسم الأديان/ المرحلة الثانية

إعداد الدكتور

عواد قاسم الماجدي

10 شعبان 1446هـ/9 شباط 2025م

حاجة ووظيفة علم المنطق

خلق الله تعالى الانسان مفطورا على التفكير، والتفكير هو إجراء عمليات عقلية في المعلومات الحاضرة في الذهن، لأجل الوصول الى المجهول والمطلوب، بما منحه من قوة عاقلة مفكرة، لا كالعجاوات التي لا تتكلم ولا تنطق.

ولكن مع ذلك نجدّه يخطأ كثيرا في أفكاره، فيحسب ما ليس بعلة علة، وما ليس بنتيجة نتيجة، وما ليس ببرهان برهانا، وقد يعتقد بامر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسدة. وهكذا يحتاج الى من يصحح أفكاره ويرشده الى طريق الاستنتاج الصحيح، وتنظيم أفكاره. ونحن نحتاج علم المنطق لتصحيح أفكارنا وترتيبها عند الاستدلال والبرهان لأجل الوصول الى نتائج سليمة.

وهنا قد يقال: ان الكثير من الناس يدرسون المنطق فيخطئون في تفكيرهم.

نقول: نعم، قد يدرس الانسان علمي النحو والصرف ومع ذلك يخطئون في نطقهم، وذلك لكون الدارس لا يحصل عنده ملكة العلم ولا يُراعي قواعد عند الاستعمال، أو يخطئون في التطبيق.

تعريف علم المنطق وموضوعه

عرّف بأنّه: (آلة قانونيّة - كليّة - تعصم مراعاتها الذهن - الحواس الظاهرة والباطنة - عن الخطأ في التفكير). ومعنى الآلة كونها توصل الى غاية غير معروفة لدى الانسان، فإنّ علم المنطق يُعلّم الانسان القواعد الصحيحة للتفكير، لكي ينتقل الذهن من الصور الحاضرة في الذهن الى الأمور الغائبة عنه، فهو يبحث عن القوانين التامة لتصحيح الافكار، ولذا سُمي بخادم العلوم. وقالوا أنّ (موضوع) علم المنطق هو إتفاق ومطابقة الفكر مع نفسه ومع الواقع.

النشأة التاريخية لعلم المنطق

نشأ علم المنطق كغيره من العلوم النظرية والتطبيقية بصورة عامّة - العلم الحسولي -، التي تدرّجت وفق مراحل النمو والنضوج الفكري والعقلي للانسان، مع قطع النظر عن الزمان والمكان، الذي نشأ فيه علم المنطق المعاصر (الاصطلاحي)، مثله مثل اللغة العربية من النحو والصرف، إذ يتكلم الناس دون أن يعرفوا شيئا عن قواعد النحو والصرف.

و تاريخيا نجد ان العلوم في طبيعتها التاريخية تحتاج الى الخبرة العمليّة، لذا قال (برغسون): أنّ الانسان العارف ما هو إلا إمتداد للإنسان العامل) أي التجربة العلمية والتراكمات المعرفية. ونجد المحاولات الجديّة عند برمينيدس و زينون والفيثاغوريين وهيراقليطس وخاصة سقراط

في محاوراته، التي كشف فيها مغالطات السفسطائيين وحيلهم، القائمة على التلاعب في معاني الالفاظ واستخدامها في محاورات إفلاطون الجدلية، ولكن يبقى أرسطو في الواقع التاريخي هو أول من تنبه الى ان للكلام صوراً وأشكالاً خاصة، وتوسع في البحوث المنطقية وبين طرق التفكير الصحيح كالقياس والاستقراء والبحث في نظرية المعرفة، حتى قال الفيلسوف (كنط) ان علم المنطق ولد كاملاً ومنتهياً منذ أرسطو. وردّ أرسطو على السفسطائيين حينما كان يأخذ بمسلماتهم ثم يجبرهم على التسليم اليها، بعد ان يضعها في مقدمات موصلة الى نتائج، بطريقة الإستقراء.

النشأة الطبيعية لعلم المنطق وتطوره

في المرحلة الأولى: أنّ الله تعالى خلق الإنسان مفطوراً على التفكير، مستعداً لتحصيل المعارف بما أعطي من قوة عاقلة مفكرة، يمتاز بها عن غيره من الجمادات، ويولد الإنسان خالي من كلّ فكرة وعلم، سوى الإستعداد الفطري (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً، وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشعرون) النحل 78. فإذا نشأ وأصبح يستشعر بالحواس وينفعل معها، باللمس والشمّ والذوق وغيرها، فينتقل الى حالة جديدة تسمى (العلم)، وهذا أول درجات العلم لدى الإنسان، ويشاركه الحيوان فيها، مع اختلاف نسبي بحسب طبيعة الحيوان، بل قيل بأنّ بعض هذه الحواس موجودة في بعض النباتات كذلك، كما في حاسة اللمس، وهذه نظرية الحكماء المسلمين، وتسمى (نظرية الأرسطية).

والنظرية الأخرى تسمى (نظرية الإستذكار)، التي ذهب اليها إفلاطون وأتباعه، حاصلها أنّ الروح قبل تعلقها بالبدن كانت عالمة بكلّ الحقائق، وبعد أن تعلق بالبدن ونزلت الى عالم الدنيا نسيت كلّ شيء، فإذا كبر الإنسان تذكر هذه الحقائق شيئاً فشيئاً، وليست هي حقائق ومعلومات جديدة كما في النظرية الأولى.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الخيال، وهي حفظ صور الأشياء التي أدركت بواسطة الحواس، وإنطباعها في ذهن الطفل، حتى بعد فقد الأشياء.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة التخيل، والتصرف في صور المحسوسات المحفوظة عنده، وتاليف بعضها من بعض، وينسب بعضها الى بعض، وهذا الضوء أشد من الآخر، وهكذا، وهي مرحلة لاحقة لمرحلة الخيال.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة تتوسع بها مدارك الطفل الى ما فوق المحسوسات، ويُدرك المعاني الجزئية، التي لا مادة لها ولا مقدار، مثل حب أبويه له، وعداوة مبغضيه، وخوف الخائف وغيرها، وهي قوّة علمٌ وهميٌّ.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة نضوج وتكامل العقل في تفكيره وإنّزاعه للمعاني الكليّة من الجزئية، ويميّز الصحيح من الخطأ، ويقيس بعضها على بعض، وينتقل من معلوم الى آخر، ويستنتج ويُبرهن ويحكم، وهذا هو العلم الأنضج الذي أصبح به الانسان إنساناً، وعلم المنطق وضع لتنظيم قوة هذا النضوج الفكري المتميز، خوفاً من تسرب الوهم والخيال اليه.

أقسام المنطق التقليدي (الأرسطي)

وهي ثلاث أقسام:

الأول: التصور، وهو تصور المفاهيم الموجودة أو المعدومة، الموجودة مثل العينيات كالكتاب والاشياء الخارجية، المعدومات مثل تصور شريك الباري، واجتماع النقيضين وهكذا، وهذا التصور هو بداية أعمال العقل قبل أن يستتبع حكم معين بالسلب أو الايجاب، وانما تصور مجرد عن الحكم.

الثاني: الحكم، وهو إعمال العقل ثانياً بعد التصور، أي التصور المستتبع لحكم معين، سلبي أو إيجاباً، مثل الكتاب موجود، والكتاب غير موجود، والخالق موجود، وهكذا

الثالث: الاستلال، وهو ترتيب معلومات متوفرة لدى الإنسان، على شكل مقدمات، لاجل الخروج بنتائج

العلم والإدراك

عُرّف العلم والإدراك بأنّه: (حضور صورة الشيء عند العقل).

والصورة هنا لا تعني الشكل الهندسي ذو الابعاد الثلاث كما يتوهمه البعض، وإنّما تشمل المفاهيم الخارجيّة والمفاهيم المعنوية كذلك، مثل العدم والممتنعات، كشريك الباري وغيره، أي أنّ الصورة شاملةٌ لجميع المفهوم والمعاني الحاكية والمُنطبعة في العقل.

تقسيمات العلم

ينقسم العلم من ناحية حصول صورة المعلوم، أم حضور نفس المعلوم الى:

- 1- علم حصولي: وهو حصول صورة الشيء في الذهن (العقل)، أي صورة المعلوم في الذهن.
- 2- علم حضوري: وهو حصول ذات الشيء في الذهن (العقل)، أي نفس المعلوم في الذهن.

وينقسم العلم من ناحية وجود حكم وعدمه الى:

1- علم تصوري: وهو تصور الأشياء والمفاهيم دون الحكم عليها بأي شكل من أشكال الحكم، سواء كانت هذه الأشياء والمفاهيم موجودة خارجا، أو معدومة ليس لها وجود خارجي، وهو مجرد تصور تلك المفاهيم في الذهن دون حكم، أي أنه تصور مجرد عن حكم، من قبيل النظر الى الصور والأشكال الهندسية ومحتويات البيت، نظرة سطحية دون الحكم عليها بحكم معين سلبا أم إيجابا أم وصفا، وإنما نظرة وتصور محض. كما في الإنشائات، والمركبات الناقصة من المضاف والمضاف اليه، وعند الشك أو التوهم في نسبة السكنى الى المريخ.

2- علم تصديقي: وهو تصور الأشياء والمفاهيم الخارجية والمعنوية، مع الحكم عليها بحكم معين، أي مطابقة الحكم للواقع وإذعان النفس بهذه المطابقة، الحكم بأن زيدا موجود، أو غير موجود، أو أنه جميل، أو أن النقيضان لا يجتمعان، وإستحالة وجود شريك الباري وغير ذلك. كما أن مورد التصديق هو الجملة الخبرية عند المطابقة وعدم المطابقة.

وينقسم العلم بقسمية (التصوري والتصديقي)، من ناحية بذل الوسع في تحصيله من عدمه الى:

1- ضروري: ويسمى (بديهى)، الذي لا يحتاج في تحصيله الى نظر وفكر زائد، كتصور الوجود والعدم، وان الكل أعظم من الجزء، والنقيضان لا يجتمعان، وان الشمس طالعة، والواحد نصف الإثنين، وجميعها تحصل بمجرد توجه النفس الى تلك الأشياء، بأحد أسباب التوجه، دون توسط عمليات فكرية، سواء أكان ذلك الشيء تصورا أم تصديقا، مع إختلاف نسبي بين الأشياء.

2- نظري: ويحتاج الى كسب ونظر وفكر، كتصديقنا بان الأرض ساكنة أو متحركة حول نفسها، وحول الشمس، فلا يصل اليها الإنسان بسهولة، بل لا بد من إنعام نظر وإجراء عمليات عقلية وفكرية كما في المعادلات الرياضية وغيرها، فيحتاج الى توسط معلومات ومقدمات، لكي ينتقل الذهن الى المجهولات، ولذا يُسمى الكسبي.

ملاحظة: ان الشيء قد يكون بديهياً ولكن يجهله الإنسان ولا يلتفت اليه، وذلك لوجود موانع عديدة، منها: الغفلة وعدم الإنتباه، وعدم سلامة الذهن كالسقيم، وعدم سلامة الحواس، ووجود شبهة ذهنية تناقض البديهيات.

أقسام التصديق:

- 1- اليقين: تصديق مضمون خبر ولا تحتمل كذبه.
- 2- الظن: ترجيح مضمون خبر أو عدمه، مع تجويز الطرف الآخر، وهو أدنى أقسام التصديق.

أقسام الجهل:

- 1- الوهم: وهو إحتمال مضمون خبر أو عدمه، مع ترجيح الطرف الآخر.
- 2- الشك: هو تساوي إحتمال الوقوع والعدم في آن واحد.

أنواع الجهل:

- الأول:** الجهل البسيط: وهو ان يجهل الإنسان شيئاً وهو مُلتفت الى جهله، كجهلنا بأن المريخ مسكونٌ.
- الثاني:** الجهل المركّب: وهو أن يجهل الإنسان شيئاً ولا يلتفت الى جهله، بل يعتقد أنّه عالم، كما في الإعتقادات الفاسدة من قبيل رؤية شبح من بعيد فيعتقد أنّه إنسان، وهو ليس إنساناً.

الدلالات

إنتقال الذهن من شيء الى شيء آخر لا يكون بلا سببٍ، والسببُ هو رسوخ العلاقة بين الشئيين في الذهن، وهذه العلاقة الذهنية أيضاً لها سببٌ وهو العلم بالملازمة بين الشئيين خارج الذهن.

أقسام الدلالة:

- 1- **الدلالة العقلية:** وهي وجود مُلازمة ذاتية بين الدال والمدلول في الوجود الخارجي، مثل دلالة رؤية ضوء الصباح على طلوع قرص الشمس، وسماع صوت متكلم وراء الجدار دلالة على وجود متكلم، وهي علاقة الأثر والمؤثر والسبب والمُسبب.

2- الدلالة الطبيعية: وهي كون الملازمة بين الدال والمدلول مُلازمة طبيعية، يقتضيها طبع الإنسان النوعي، إذا قد تختلف باختلاف طباع الناس، وهذا بخلاف علاقة الأثر والمؤثر التي لا تتخلف، كما مرّ في الدلالة العقلية. والأمثلة كثيرة من قبيل قول (آخ) عند الألم، و(آه) عند الوجع، و(أف) عند التأسف والضجر، ومنها إقتضاء طبع البعض فرقة الأصابع أو العبث بلحيته عند الضجر وغير ذلك. ومجرّد أن يعلم بالملازمة ينتقل ذهنه من الدال الى المدلول.

3- الدلالة الوضعية: وتكون منشأ الملازمة بين الدال والمدلول هو الوضع والإصطلاح والعُرف، كالإشارات المُروورية وإشارة الأخرس، والرموز الهندسية، وطرق الباب وغيرها. وتنقسم هذه الدلالة الوضعية الى:

1- دلالة وضعية لفظية: كون الدال لفظاً، ومنشأ هذه الدلالة والملازمة، هو العُلقة الراسخة في الذهن بين اللفظ والمعنى لمن كان عالماً بالوضع بتلك الملازمة، فكلما صدر اللفظ عُلم منه المعنى المقصود.

2- دلالة وضعية غير لفظية: إذا كان الدال غير لفظي، كالإشارات والنقوش وإشارات المرور.

وتنقسم الدلالة الوضعية اللفظية الى ثلاث أقسام: من حيث دلالة اللفظ على المعنى، هي:

المطابقة - التضمنية - الإلزامية

1- المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له اللفظ، ويطابقة تمام المطابقة، كدلالة لفظ كتاب على تمام معناه، فيدخل فيه الإدأوراق والنقوش والغلاف. ودلالة لفظ إنسان على تمام معناه وهو الحيوان الناطق، وهذه هي الدلالة الأصلية في الألفاظ.

2- التضمنية: هي دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له، كدلالة لفظ الكتاب على الورق فقط ودلالة لفظ إنسان على الحيوان وحده.

3- الإلزامية: وهو عدم دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له، كما في الدلالة المطابقة، وعدم دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له، كما في الدلالة التضمنية، بل يدل اللفظ على معنى آخر غير معناه الموضوع له، غاية الأمر يدلّ عليه بالملامة، كدلالة لفظ الدواة على القلم فلو أمرك بان تاتيه بدواة (المحبرة)، وأتيتُ بها دون قلم لعاتبك على ذلك، مع أنّه لم يأمرك

بالإتيان بالقلم. ويُشترط في هذه الدلالة أن يكون التلازم بين اللفظ والمعنى تلازماً ذهنيّاً، ولا يكفي التلازم الخارجي دون رسوخه في الذهن، وإلاّ لما حصل إنتقال الذهن.

(الدلالة)

عقلية _____ وضعيّة _____ طبعيّة

!

لفظيّة _____ غير لفظيّة

!

مطابقة _____ تضمينية _____ التزاميّة

تمرين: بيّن انواع الدلالة:

- 1- دلالة عقرب الساعة على الوقت
- 2- دلالة صوت السعال على ألم الصدر
- 3- دلالة قيام الجالس على إحترام القادم
- 4- دلالة حمرة الوجه على الخجل وصفلاته على الوجل
- 5- دلالة حركة رأس المسؤول الى الأسفل على الرضا والى الأعلى على عدم الرضا
- 6- دلالة صوت المؤذن على دخول الصلاة
- 7- دلالة الأنين على الشعور بالألم
- 8- دلالة صفير القطار الواقف على قرب حركته

القضية المنطقية

القضية: هي مركب تام يصح ان نصفه بالصدق أو الكذب لذاته. فلا يشمل الإنشاء كالامر والنهي والتمني والإستفهام وغيرها. لأنها لا توصف بالصدق والكذب بحد ذاتها، وإنما تدل بالالتزام.

أنواع القضايا

1- القضية الحملية: هي الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفي شيء عن شيء، مثل الماء موجود ، والماء ليس موجودا، والحديد معدن، والربا مُحرم، والصدق ممدوح، وجميعها تتكوّن من طرفين ونسبة بينهما، فأما أن يتحد الطرفان ويثبت الأوّل للثاني، وأما أن لا يتحد الطرفان فلا يثبت الأوّل لثاني.

2- القضية الشرطية: وهي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وقضية أخرى، أو لا وجود. مثل: إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود، وهي بالاصل قضيتان(اشرقت الشمس) و(النهار موجود) وكل قضية منهما خبر بذاته.

وهذه القضية الشرطية لا يكون فيها نسبة ثبوت وإتحاد، كما في القضية الحملية المتقدمة، وإنما بينهما نسبة تعلّق، كتعلق القضية الثانية على الأولى، أو نفي ذلك التعلق، أو نسبة تعاند وإنفصال وتباين.

وتنقسم القضية الشرطية الى(متصلة ومنفصلة):

1- الشرطية المتصلة: لوجود أداة الشرط، حينما يكون بين القضيتين تعلّق، مثل:(إذا طلعت الشمس فالنهار موجود)، لتعلّق وجود النهار على طلوع الشمس. أو نفي التعلّق مثل:(ليس إذا طلعت الشمس فالنهار موجود).

2- الشرطية المنفصلة: وهذه القضية تُسمى شرطية مع أنها لا تحتوي على أداة شرط أو تعليق، وإنما يكون بين القضيتين عناد وإنفصال، مثل: (أما ان يكون اللفظ مفردا أو مركبا) أو نفي ذلك العناد، مثل:(ليس أما ان يكون اللفظ مفردا أو مركبا).

والقضية في جميع أقسامها(الحملية والشرطية)تنقسم الى موجبة وسالبة.

1- القضية الموجبة: وهي ما كان الحكم فيها بالحمل أو الإتصال أو الإنفصال.

2- القضية السالبة: ما كان الحُكم فيها بسلب الحمل أو الإتصال أو الانفصال.

ملاحظة: أن القضية السالبة لا تسمى حملية أو متصلة أو منفصلة، لأنها سلب الحمل أو سلب الإتصال أو سلب الانفصال.

أجزاء القضية الحملية

بعد ان عرفنا انّ القضية تحتوي على طرفين ونسبة بينهما، مثل (السماء ممطرة) ففي كل قضية ثلاث أجزاء، هي:

الطرف الأول: يسمى (الموضوع) وهو المحكوم عليه، مثل: السماء

الطرف الثاني: يسمى (المحمول) وهو المحكوم به، مثل: ممطرة

الطرف الثالث: النسبة بينهما وتسمى (الرابط).

أجزاء القضية الشرطية المتصلة:

ففي مثال: (إذا طلعت الشمس فالنهار موجود)

الطرف الأول: يسمى (مقدما) إذا طلعت الشمس

الطرف الثاني: يسمى (تاليا) النهار موجود

الطرف الثالث: يسمى الرابط.

ولا تُسمى أطراف القضية الشرطية المنفصلة بالمقدم والتالي، لأنها غير متميزة بالطبع كالقضية المتصلة، فلك ان تجعل ما تنشأ مقدما وما تنشأ مؤخرا، ولا يختل المعنى، مثل: (إمّا ان يكون اللفظ مفردا أو مركبا).

أقسام القضية الحملية باعتبار الموضوع

القضية الحملية: تنقسم باعتبار موضوعها الى أربعة أقسام، باعتبار ان موضوع القضية الحملية إمّا ان يكون (جزئيا حقيقيا) فيكون الموضوع (شخصي).

وإمّا ان يكون الموضوع (كليا)، وهذا الكلّي له ثلاث موارد في (الطبيعية والمهمة والمحصورة)، كما سوف يأتي، فتكون الأقسام أربعة، هي:

1- الشخصية: حينما يكون الموضوع جزئيا، مثل محمد رسول الله، وبغداد عاصمة العراق، وأنت عالم، وهو ليس بشاعر.

2- الطبيعية: كون الحكم في القضية على نفس الكلي بما هو كلي، مع قطع النظر عن افراده، مثل: (الإنسان نوع)، فإنَّ الحكم على الإنسان بكونه نوعا، فالحكم هنا على مفهوم الإنسان مع قطع النظر عن الأفراد، لذا لا فائدة منها.

3- المهملة: كون الحكم حقيقة مُنسبا على أفراد الكلّي، وإنّما جعل الكلي مجرد عنوان ومرآة، ولكن لم يُبين كميّة الأفراد، لا جميعها ولا بعضها، فسميت مهملة بسبب إهمال بيان كميّة الأفراد، مثل (الإنسان في خسر) و(رئيس القوم خامسهم) و(المؤمن لا يكذب). فلا يوجد في هذه الامثلة دلالة على ان الحُكم على جميع الأفراد، أو خاص ببعض الأفراد.

4- المحصورة: كون الحكم فيها على الكلي بملاحظة أفرادها، وكميّة الأفراد مبينة في القضية، وهي :

أولا: كليّة: اذا كان الحكم على جميع الأفراد إيجابا، مثل: (كل ماء طاهر، و كل ربا محرم). أو سلبا، مثل: (لا شيء من الجهل بنافع). بمعنى (كليّة موجبة وكليّة سالبة).

ثانيا: جزئية: اذا كان الحكم على بعض الأفراد إيجابا، مثل: (بعض الناس يكذبون) و (قليل من عبادي الشكور). أو سلبا، مثل: (ليس كل انسان عالما). بمعنى (جزئية موجبة وجزئية سالبة). فتكون القضايا المحصورة أربعة، هي:

1- الموجبة الكلية: والفاظها: (كل، جميع، عامة، كافة، لام الإستغراق)، بمعنى ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع، مثل (كل إنسان حيوان). أي كل واحد من أفراد الانسان حيوان، وليس المراد مجموع الأفراد.

2- السالبة الكلية: الفاظها: (لا شيء، لا واحد)، وكذلك النكرة في سياق النفي (لا رجل في الدار)، بمعنى سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع.

3- الموجبة الجزئية: الفاظها: (بعض، واحد، كثير، قليل، ربما)، للدلالة على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع، (بعض الحيوان إنسان).

4- السالبة الجزئية: الفاظها: (ليس بعض، بعض، ليس، ليس كل، ما كل). للدلالة على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، مثل (بعض الحيوان ليس ناطقا).

ملاحظة مهمة: بما أنّ الغاية من المنطق تأسيس قوانين عامة لها ثمرة عملية وفكرية، لذلك لا نستفيد من القضايا الثلاث (الشخصية- الجزئية-، والطبيعية، والمهمة)، لكون القضية (الشخصية) لا عموم لها، والقضية (الطبيعية) بحكم القضية الشخصية فلا تنفع، لأنّ الحكم في الطبيعية يكون على المفهوم وليس على كمية الافراد مثل: (الإنسان نوعٌ)، فلا عموم فيه. وأما القضية (المهمة) فهي بقوة الشخصية، مثل (رئيس القوم خادهم)، فالحكم يجوز للجميع ويجوز لبعض الافراد دون تحديد، لذا هذه القضايا الثلاث لا تنفع في تأسيس قواعد منطقيّة، وتبقى الفائدة في خصوص القضية المحصورة بالكلّ أم بالبعض مع التحديد.

تقسيم القضية الشرطيّة

تقسيم القضية الشرطيّة يشبه تقسيم القضية الحملية، وهي (الشخصية والمهمة والمحصورة) باستثناء الطبيعية، ولكن هذا التقسيم لا باعتبار الموضوع، وإنّما باعتبار الأحوال والأزمان، التي يقع فيها التلازم والعناد، لعدم وجود موضوع للقضية الشرطيّة، وهي:

1- شخصية: وهي ما حُكم فيها بالإتصال أو بالتنافي، أو نفي ذلك الإتصال والتنافي، في زمن معيّن شخصي أو حال معيّن. مثال المتصلة: (إذا جاء علي غاضبا فلا تسلم عليه)، و(ليس اذا كان المدرس حاضرا الآن فأنّه مشغول بالدرس). ومثال المنفصلة: (أمّا ان تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية) و(ليس أمّا ان يكون الطالب وهو بالمدرسة واقفا أو الدرس).

2- مهمة: ما حكم فيها بالإتصال أو التنافي، أو نفي الإتصال والتنافي، في حالٍ ما أو زمنٍ ما، من دون النظر الى عموم الأحوال والأزمان أو خصوصهما. مثال المتصلة: (اذا بلغ الماء كرا فلا ينفعل بملاقات النجاسة) و(ليس اذا كان الانسان كاذبا كان محمودا). ومثال المنفصلة: (القضية أمّا ان تكون سالبة أو موجبة) و(ليس أمّا ان يكون الشيء معدنا أو ذهبيا).

3- محصورة: وهي ما بيّن فيها كمية أحوال الحكم وأوقاته كلاً أو بعضاً، وهي على قسمين:

1- (كليّة) حينما يكون الحكم على جميع الاحوال والاوقات، مثال المتصلة: (كلما كانت الأمة حريصة على الفضيلة كانت سالكة سبيل السعادة). ومثال المنفصلة: (دائماً إمّا ان يكون العدد الصحيح زوجاً أو فرداً).

2- (جزئية) حينما يكون الحكم يختص ببعض الأحوال والأوقات وغير معينة. مثال المتصلة: (قد يكون اذا كان الانسان عالماً كان سعيداً). ومثال المنفصلة: (قد يكون إمّا ان يكون الانسان مستلقياً أو جالساً).

والنتيجة: يتضح مما تقدم ان القضية الشرطية تُشارك القضية الحملية في أغلب تقسيماتها، وهناك تقسيمات خاصة بالقضية الحملية تأتي في مباحث أخرى لا يسع المقام ذكرها.

وخلاصة ما تقدم في القضية الحملية :

- 1- تنقسم بحسب الكيف الى (موجبة وسالبة).
- 2- وتنقسم بحسب الموضوع الى (شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة).
- 3- وتنقسم الى بحسب الكم الى (كلية وجزئية)

مباحث الحجة والاستدلال

وهو أسمى مباحث العلوم التصديقية التي يحتاجها المنطقي للوصول الى معرفة المجهول، وما تقدم من المباحث كلها مقدمات لهذا المبحث. وقد سُميت حجة لكونها يحتج بها على الخصم لإثبات المطلوب، وتاليف مقدماتها لأجل الاستدلال، وينبغي ان نعلم ان ليس كل القضايا تحتاج الى حجة وإستدلال، وإنما هناك قضايا بديهية لا تحتاج الى المطالبة بحجة في مقام الاستدلال.

طرق الاستدلال والحجة: وهي:

- 1- **القياس:** وهو إنتقال الذهن من الكليات المسلمة الصحة الى الجزئيات، لأجل الوصول الى المطلوب، وهو القياس المنطقي الذي يفيد العلم واليقين.
- 2- **التمثيل:** وهو إنتقال الذهن من حكم أحد الجزئيين الى الحكم على الجزئي الآخر، لوجود جهة إشتراك بينهما. وهو يفيد الظن عادة.
- 3- **الإستقراء:** وهو تتبع الذهن للجزئيات للوصول الى الكليات (الحكم العام). وهو يفيد الظن عادة إلا إذا كان إستقراءً تاماً، وهذا ما لا يمكن تحقيقه. وقد عرفه الشيخ المظفر: (بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر) فلم يشترط فيه ان تكون قضايا القياس مسلمة، وإنما إذا سلّمت يلزم التسليم بالقول الآخر، وهذا اللزوم غير موجود في الإستقراء والتمثيل، فلا يلزم فيهما القول الآخر، لجواز تخلفه عنهما، لذا فان الإستقراء والتمثيل يفيدان غالباً الظن، إلا ما ندر من الإستقراء.

القياس

مثال لتوضيح مصطلحات القياس:

1 - شارب الخمر فاسق

2- كل فاسق تُرد شهادته

3- شارب الخمر تُرد شهادته

فإنّ رقم (1) و (2) تسمى (مقدمات القياس). ورقم (3) تسمى (نتيجة القياس). أمّا شارب الخمر، وفاسق، وتُرد شهادته، تُسمى (حدود القياس). والتأليف بهذا الشكل يُسمى (صورة القياس).

القياس بحسب المادة والهيئة

أولاً: القياس الإستثنائي:

المثال 1: مقدمة 1: إن كان محمد عالماً وجب إحترامه

مقدمة 2: لكنه عالم

النتيجة: محمد واجب احترامه.

وهذه النتيجة مذكورة بعينها في المقدمة رقم (1).

مثال 2: مقدمة 1: لو كان فلان عادلاً فهو لا يعصي الله

مقدمة 2: ولكنه قد عصى الله

النتيجة: فلان ليس عادلاً.

والنتيجة هذه مصرح بنقيضها في مقدمة رقم (1).

وهذان المثالان يدلان على صورة (الإستثناء) لإشتمالهما على كلمة الإستثناء كما في المثالين (لكنه).

ثانياً: القياس الإقتراني: والذي لم يُصرح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها، كما في المثال :

1- شارب الخمر فاسق

2- وكل فاسق تُرد شهادته

النتيجة: شارب الخمر تُرد شهادته.

وفي هذه الأمثلة القياسية حدود ثلاث(أصغر و أوسط و أكبر)

الحد الأصغر: يكون موضوعا في النتيجة، وهو في المثال(شارب الخمر).

الحد الأكبر: يكون محمولا في النتيجة،وهو في المثال(ترد شهادته).

الحد الأوسط: يكون المشترك بينهما، وهو في المثال(فاسق).

القواعد العامة للقياس الإقتراني

1- تكرار الحد الأوسط كما هو في الصغرى والكبرى.

2- إيجاب إحدى المقدمتين، فلا إنتاج من سالتين.

3- كلية إحدى المقدمتين، فلا إنتاج من جزئيتين.

4- النتيجة تتبع أحس المقدمات، فإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة فالنتيجة تكون سالبة، لأن السلب أحس من الإيجاب، وإذا كانت إحداها جزئية فالنتيجة تكون جزئية، لأنّ الجزئية أحس من الكلية.

5- لا إنتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى، أي لأبّد من جعل الصغرى كلية والكبرى موجبة

مثل: 1- لا شيء من الغراب بانسان

2- بعض الانسان أسود

فأنّه لا ينتج السلب: بعض الغراب ليس باسود.

الأشكال الأربعة للقياس الحملّي

الشكل الأول: يكون الحد الوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى

مثال: كل إنسان حيوان

كل حيوان جسم

النتيجة: كل إنسان جسم.

ويشترط في هذا الشكل شرطان 1- إيجاب الصغرى 2- كلية الكبرى.

الشكل الثاني: الحد الوسط محمولا في المقدمتين معا، ويشترط فيه أحدهما موجبة والثانية سالبة وكلية الكبرى. مثل: بعض المعدن ذهب

لا شيء من الفضة ذهب

النتيجة: بعض المعدن ليس بفضة .

الشكل الثالث: الحد الوسط موضوعا في المقدمتين معا، فيكون الحد الأكبر محمولا في الكبرى والنتيجة معا. ويشترط فيه إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين.

مثل: كل ذهب معدن

كل ذهب غالي الثمن

النتيجة: بعض المعدن غالي الثمن.

الشكل الرابع: الحد الوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى، أي عكس الأول، ويشترط فيه 1- ألا تكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية، 2- كلية الصغرى إذا كانت المقدمتين موجبتين.

مثل: كل انسان حيوان

كل ناطق انسان

النتيجة: بعض الحيوان ناطق.

